هَل اعتَذَرَ ابنُ تَيميَّةَ مِن الرَّافضِيِّ الأَثِيمِ ابنِ المُطَهَّر الحِلِّيِّ علَى حِدَّتِهِ عَلَيهِ في "مِنهَاجِ السُّنَّةِ" ؟

وفِيهِ :

رَدُّ عَلَّامَةِ الشَّامِ مُحَمَّد بَهجَت البَيطَار (ت١٣٩٦) عَلَى افتِرَاءَاتِ الكَوثرِيِّ

وبَيَانُ القِصَّةِ الكَاملَةِ لِمَا جَرَى للملكِ المَغُوليِّ (خَدَا بَندَا) (ت٧١٦)

بَحثٌ مُستَلٌّ مِن كتَاب:

«العُدَّةُ في تَحقِيقِ مَا وُصِفَ بِهِ ابنُ تَيمِيَّةَ عِندَ المُنَاظَرَةِ مِن الحِدَّةِ»

كَتَبَهُ

الفَقِيرُ إلَى سِترِ رَبِّهِ الخَفِيِّ

أَبُو العَبَّاسِ الشِّحري

النَّمُوذَجُ الحَادي والعُشرُونَ:

[هَل اعتَذَرَ ابنُ تَيميَّةَ مِن الرَّافضِـيِّ الأَثِيمِ ابنِ المُطَهَّـر الحِـلِّيِّ علَى حِدَّتِهِ عَلَيهِ في "مِنهَاجِ السُّنَّةِ" ؟] .

يقول (عَبدُ الحَكِيم أَجهَر) : «**وتَنقُلُ المصَادِرُ أَنَّهُ اعتَذَرَ مِـن الإمَـام الحِـلِّيِّ !! علَى حِدَّتِهِ في هَذَا الكتَابِ أَثنَاءَ مَوسِمِ الحَجِّ**» انتَهى[(١)] !! .

قُلتُ: أَصلُ هَذهِ الحِكَايَةِ مَا جَاءَ في حَاشـيَةِ كتَـاب «الـدُّرَر الكَامنَـة» لابـن حَجَر[(٢)] ؛ فقَد جَاءَ في الحَاشيَة مَا حَرفُهُ :

«في هَامش أ بخَطِّ السَّخَاويِّ قَالَ لي شَيخُنَا – تَغَمَّدَهُ اللهُ برَحمَتِهِ– :

أَنَّه بَلَغَهُ أَنَّ ابنَ المُطَهَّر لَـمَّـا حَجَّ اجتَمَعَ هُوَ وابنُ تَيميَّـةَ، وتَـذَاكَرَا فَأَعجَـبَ ابنَ تَيميَّةَ كَلَامَهُ؛ فقَالَ لَهُ: مَن تَكُونُ يَا هَذَا ؟ .

فقَالَ: الَّذي تُسَمِّيهِ ابنَ المُنَجَّس ! .

فحَصَلَ بَينَهُمَـا أُنسٌ، ومُبَاسَطَةٌ، واللهُ المُوَفِّقُ» انتَهى الهَامشُ .

❑ ❑ ❑

وهَذَا الـهَـامـشُ مَـردُودٌ بوُجُـوهٍ مِـنـهَـا :

---

(١) انظُر: كتَابَهُ «ابنُ تَيميَّة واستئنَاف القَول الفَلسفيِّ في الإسـلَام»، ومَقَـالَ الــ/ د. عَبدِ الله السُّفيَانيُّ «هَل كَانَ ابنُ تَيميَّةَ حَادًّا ؟» .

(٢) (٢/ ٧٢/ طبعَة دَائرَة المعَارف العُثمَـانيَّة بحَيدَر آبَاد) .

الوَجهُ الأَوَّلُ:

أَنَّ هَذِهِ الحِكَايَةَ الغَرِيبَةَ بَلَاغٌ مِن الحَافِظِ ابنِ حَجَر، يَحتَاجُ إلى إسنَادٍ، ونَقلٍ، وإثبَاتٍ، وفِي استِعمَالِ الحَافِظِ ابنِ حَجَر صِيغَةَ البَلَاغ تَضعِيفٌ ضِمنيٌّ لَهَا .

❑ ❑ ❑

ويَدُلُّ لِهذَا :

الوَجهُ الثَّاني:

أنَّ في تَرجمَة ابنِ المُطَهَّر الحِلِّيِّ المَذكُورِ أَنَّهُ حَجَّ في آخِر عُمرِهِ قُبَيلَ وَفَاتِهِ، وكَانَت وَفَاتُهُ سَنَةَ (٧٢٦)[(١)] .

والمَنقُولُ الثَّابتُ في تَرجمَةِ شَيخ الإِسلَام ابنِ تَيمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- أَنَّه إنَّمَا حَجَّ في شَبَابِهِ في سَنَة (٦٩٢)[(٢)] أَي: قَبلَ حَجَّةِ ابنِ المُطَهَّر بأَكثَرَ مِن ثَلَاثِينَ سَنَةً ؛ **فَكَيفَ يَدَّعي هَذَا النَّاقِلُ المَجهُولُ أَنَّهُمَا التَقَيَا في الحَجِّ ؟ .**

---

(١) انظُر: «الدُّرَرَ الكَامنَة» (٢/ ٧٢) .

(٢) وهُوَ في الثَّلاثينَ مِن عُمرِهِ؛ فقَد وُلِدَ سَنَةَ (٦٦١)، قَالَ ابنُ كَثير في حوَادثِ سنَة (٦٩٢): في «البدَايَةِ والنِّهَايَة» (١٣/ ٣٩٢): «**وكَانَ مِمَّن حَجَّ في هَذِهِ السَّنَةِ الشَّيخُ تَقيُّ الدِّين بنُ تَيمِيَّةَ** - رَحِمَهُ اللهُ-»، وقَالَ الحَافظُ ابنُ عَبدِ الهَادي في «طبَقَاتِ عُلمَاء الحَديثِ» (٤/ ٢٨٣): «وحَجَّ سَنَةَ إحدَى!! وتِسعِينَ، **ولَهُ ثَلاثُونَ سَنَةً**» انتهى، والصَّوَابُ سَنَةَ (٦٩٢)، والظَّاهرُ مِن هَذَا أَنَّهُ حَجَّ مَرَّةً وَاحدَةً، وذَكَرَ البَاحِثُ د. عَبدُ الله السُّفيَانيُّ في مَقَالِهِ النَّافعِ "هَل كَانَ ابنُ تَيميَّةَ حَادًّا ؟": أنَّ شَيخَ الإِسلَام ابنَ تَيمِيَّةَ حَجَّ مَرَّتَين أَوَّلُهمَا سنَةَ (٦٨٠)، واعتَمَدَ - وَفَّقَهُ اللهُ- في هَذَا التَّحدِيدِ علَى مَا جَاءَ في إسنَادِ الحَديثِ (الثَّلاثينَ) مِمَّا أَسنَدَهُ شَيخُ الإِسلَام ابنُ تَيمِيَّةَ عَن شُيُوخِهِ كَمَا في «مَجمُوعِ الفَتَاوى» (١٨/ ١٠٩)، وهُوَ غَلَطٌ، وسَبقُ نَظَر؛ فقَد تَحَرَّفَ عِندَهُ قَولُ شَيخِ الإِسلَام: «الحَدِيثُ الثَّلاثُونَ: أَخبَرَنَا الأَصِيلُ المُسنِدُ نَجمُ الدِّينِ أَبُو العِزِّ يُوسُفُ بنُ يَعقُوبَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ المُجَاوِرُ الشَّيبانيُّ=

وهذَا يَدُلُّ علَى أنَّ القِصَّةَ مَوضُوعَةٌ مَكذُوبَةٌ؛ لغَرَضٍ سَيِّءٍ عِندَ وَاضعِهَا .

ولا يَبعُدُ أَن يَكُونَ مِن أَنصَار ابنِ المُطَهَّر الحِلِّيِّ؛ ليُجَمِّلَهُ بذَلكَ عِندَ الغَافِلِينَ مِن أَهل السُّنَّةِ ! .

❑ ❑ ❑

الوَجهُ الثَّالثُ:

أَنَّ شَيخَ الإِسلَام ابنَ تَيمِيَّةَ لَم يُصَنِّف «مِنهَاجَ السُّنَّةِ» إلَّا ذَبًّا عَن كتَابِ الله تعَالى، وسُنَّةِ رَسُولِه - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ -، وصَحَابَتِهِ الكِرَام، وأَئمَّةِ الهُدَى الأَعلام :

فعَن أَيِّ شَيءٍ يَعتَذِرُ المجَاهِدُ الَّذي يَذُبُّ عَن دِين الله غَائلَةَ الرَّافضَةِ المُعتَدينَ، ويُدَافِعُ عَن أَعرَاضِ شُيُوخِ المُؤمِنينَ ؟! .

وعَلَى رَأس أُولَئكَ الرَّوَافضِ الطَّاعنينَ هَذَا المَأفُونُ الظَّالِمُ المُعتدِي ابنُ الحِلِّيِّ[1] ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [يونس] ؟! .

❑ ❑ ❑

= قِرَاءَةً عَلَيهِ، **وأَنَا أَسمَعُ في المُحَرَّم** سَنَةَ (٦٨٠)» انتَهَى، فسَبَقَ نَظَرُ البَاحِثِ - زَادَهُ اللهُ مِن فَضلِهِ -؛ فَقَرَأَهَا (في الحَرم..)!، والَّذي في المَطبُوع (في المُحَرَّم) أَي: الشَّهرِ، وانظُر تَرجَمَةَ المُسنِدِ المُعَمَّر ابنِ المُجَاوِرِ (ت٦٩٠) في «تَاريخِ الإِسلَام» (١٥/ ٦٧٥-٦٧٦) .

(١) انظُر: تَرجَمَةَ المُسَمَّى بابن المُطَهَّر، وهُوَ الحُسَينُ، وقِيلَ الحَسَنُ بنُ يُوسُفَ بنِ المُطَهَّر الحِلِّيُّ إمَامُ الرَّافِضَةِ الشِّيعَةِ الاثني عَشريَّةِ في زَمَانِهِ، وحَامِلِ رَايَتِهم في القَدحِ في الصَّحَابَةِ، قَالَ ابنُ حَجَر في «اللِّسَانِ» : «عَالِمُ الشِّيعَة، وإِمَامهُم، ومُصَنِّفهم، وكَانَ آيَةً في الذَّكَاء» .

انظُر: «الدُّرَرَ الكَامنَةَ» (٢/ ٧١-٧٢)، و«البدَايَةَ والنِّهَايَة» (١٤/ ١٤٤)، و«أَعيَانَ العَصر وأَعوَان النَّصر» (٢/ ٢٩٢-٢٩٣)، و«لِسَانَ المِيزَان» (٣/ ٢١٥-٢١٦)، و«الأَعلَامَ» للزِّركليِّ (٢/ ٢٢٧) .

الوَجهُ الرَّابعُ:

مَا تَقَدَّمَ في "**النَّمُوذَجِ التَّاسعِ**" مِن أَنَّ شَيخَ الإِسلَامِ كَانَ يُكذَب عَلَيهِ في حَيَاتِهِ، وتُلَفَّقُ لَهُ القِصَصُ، وتُزَوَّرُ عَلَيهِ الكُتُبُ، والفَتَاوَى، وقَد نَبَّهَ عَلَى هَذَا ابنُ تَيميَّةَ نَفسُهُ، وشَرَحَ هَذَا لنَائب السُّلطَانِ، وغَيرِهِ .

فكَيفَ يَكُونُ الأَمرُ بَعدَ مَمَاتِهِ ؟ .

فَقِصَّةُ هَذَا اللِّقَاءِ المَزعُومِ كَذِبٌ، لا حَقِيقَةَ لَهُ .

❑ ❑ ❑

الوَجهُ الخَامسُ:

لَو التَقَى ابنُ تَيميَّةَ بـ(المُنَجَّس الحِلِّيِّ) لاستَتَابَهُ، ورَفَعَ أَمرَهُ إِلَى القَضَاءِ، فَمَا قَرَفَهُ مِن العَظَائم في الطَّعن في النُّصُوصِ الشَّرعيَّةِ، وحَمَلَتِهَا الصَّحَابَةِ الكِرام، يُوجِبُ عِقَابَهُ العِقَابَ البَليغَ لأَمثَالِهِ، لا مُؤَانَسَتُهُ، ومُبَاسَطَتُهُ !؛ فَضلًا عَن الاعتِذَار مِنهُ ؟ .

❑ ❑ ❑

فَائِدَةٌ : سَبَبُ تَصنيفِ ابنِ الحِلِّيِّ كِتَابَهُ «مِنهَاجَ الكَرَامَة فِي مَعرفَةِ الإِمَامَة»

صَنَّفَ ابنُ الحِلِّيِّ هَذَا الكتَابَ للقَانِ المَغـوليِّ المَلـكِ (خَـدَا بَنـدَا) (ت٧١٦)، الَّذي كَانَ قَد أَسلَمَ، وغَلَبَ عَلَيهِ الرَّافضَةُ؛ حَتَّى صَـارَ رَافضـيًّا، وصَـارَت دَولَتُـه رَافضيَّةً ! .

وكَانَ ذَلكَ مَبدَأَ قِيامِ دَولَةِ الصَّفَويِّينَ - فِيمَـا بَعدُ-، وظُهُور نُفُـوذ الرَّافضَـة عَلَى تلكَ البِقَاعِ .

ويُقَالُ: **إنَّ سَبَبَ تَـمَـكُّـن هَؤُلاءِ المَلاعينِ مِن (خَدَا بَندَا)، ودَولَتِهِ، أَنَّهُ طَلَّـقَ امرَأَتَهُ ثَلاثًا طَلاقًا؛ فاستَفتَى عُلَمَـاءَ السُّنَّة؛ فَأَفتَوهُ بفرَاقِ زَوجَتِهِ؛ حَتَّى تَنكحَ زَوجًا غَيرَهُ**[1]**؛ فَشَقَّ ذَلكَ عَلَيهِ ! .**

فَجَاءَهُ بَعضُ المُقَرَّبينَ مِن حَاشيَتِهِ، وقَـالُوا: **لا يُخرجُـكَ مِـن هَـذَا إلَّا عَالِـمُ الشِّيعَةِ ابنُ المُطَهَّر الحِلِّيُّ؛ فَاستَدعَاهُ .**

فَقَالَ لَهُ: **هَل أَشهَدتَ شَاهدَينِ عَلَى تَطليقِكَ .**

قَالَ: **لا .**

قَالَ: **فَامرَأَتُكَ حَلَالٌ لَكَ، كَمَـا كَانَت، وهَذَا الطَّلاقُ لا يُحسَبُ عَلَيكَ .**

ثُمَّ طَلَبَ ابنَ الحِلِّيِّ أَن يُنَاظرَ عُلَمَـاءَ السُّنَّة - الَّذينَ عِندَهُ-؛ فَغَلَبَهُم !.

فَقَرَّبَ "خَدَا بندَا" ابنَ الحِلِّيِّ مِنهُ، وصَارَ مِن أَخَـصِّ خَاصَّـتِهِ، لا يَخـرُجُ عَـن قَولِهِ، وتَرَفَّضَ ! .

❑ ❑ ❑

---

(١) وسَيَأتي - إن شَاءَ اللهُ تَعالى- في رَدِّ العَلَّامَةِ البَيطَار عَلَى الكَـوثريِّ - قَريبًـا- مِـن مَصَادر التَّاريخ الشِّيعِيِّة أَنَّ عُلَمَـاءَ السُّنَّةِ أَفتَوهُ بالمُحلِّل !؛ فَأَنفَت نَفسُهُ ! .

قَالَ الصَّفَديُّ: «**لَعِبَ بعَقلِهِ الرَّوَافضُ؛ فرَفَّضُوهُ، وأَجَابهُم إلى ذَلكَ لَمَّا دَعَوهُ إلى الضَّلَالَةِ، وفَاوضُوهُ**» انتَهَى[(١)].

❑ ❑ ❑

قَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَر: «**وكَانَ حَسَنَ الإِسلَام؛ لَكِن لَعِبَت بعَقلِهِ الإِمَاميَّةُ؛ فترَفَّضَ، وأَسقَطَ مِن الخطبَةِ في بِلَادِهِ ذِكرَ الأَئمَّةِ إِلَّا عَليًّا !**» انتَهَى[(٢)].

❑ ❑ ❑

ولأَجل (**ترفِيضِ !**) هَذَا الوَالي الجَاهلِ، وأَمثَالِهِ كَتَبَ لَهُ ابنُ الحِلِّيِّ هَذَا الكتَابَ[(٣)]، وقَالَ في خُطبَتِهِ:

«خَدَمتُ بِهَا خِزَانَةَ السُّلطَانِ الأَعظَمِ، مَالِكِ رِقَابِ الأُمَمِ، مَلِكِ مُلُوكِ طَوَائِفِ العَرَبِ، والعَجَمِ، مُولَى النِّعَمِ !، ومُسدِي الخَيرِ !، والكَرمِ، شَاهِنشَاهِ! المُكَرَّمُ، غَيَّاثُ المِلَّةِ، والحَقِّ، والدِّينُ، الجَايتُو خَدَابَندَه، قَد لَخَّصتُ فِيهِ خُلَاصَةَ الدَّلَائِلِ، وأَشَرتُ إِلَى رُءُوسِ المَسَائِلِ، وسَمَّيتُهَا "مِنهَاجَ الكَرَامَةِ في مَعرِفَةِ الإِمَامَةِ"» انتَهَى[(٤)].

❑ ❑ ❑

وقَد رَدَّ عَلَيهِ شَيخُ الإِسلَامِ ابنُ تَيمِيَّةَ، وفَتَحَ اللهُ تَعَالى عَلَيهِ في هَذَا الرَّدِّ؛ لِحُسنِ قَصدِهِ؛ فَتَدَفَّقَ بَحرًا زَاخرًا مِن العُلُوم، والمَعَارِفِ؛ فأَتَى عَلَى كتَاب

---

(١) انظُر: «أَعيَانَ العَصر وأَعوَانَ النَّصر» (٤/ ٣١٤).

(٢) انظُر: «الدُّرَرَ الكَامنَةَ» (٥/ رقم١٠٠٣).

(٣) انظُر: «مِنهَاجَ السُّنَّةَ النَّبويَّة» (١/ ٨٨).

(٤) انظُر: «مِنهَاجَ السُّنَّةَ النَّبويَّة» (١/ ٧٤).

الرَّافضيِّ؛ فَنَقَضَهُ مِن القَوَاعِدِ، والأَركَانِ؛ ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [النحل] .

قَالَ شَيخُ الإِسلَامِ :

«وهَذَا المُصَنِّفُ سَمَّى كِتَابَهُ (مِنهَاجَ الكَرَامَةِ فِي مَعرِفَةِ الإِمَامَةِ)، وهُوَ خَلِيقٌ بِأَن يُسَمَّى (مِنهَاجَ النَّدَامَةِ) ! .

كَمَا أَنَّ مَنِ ادَّعَى الطَّهَارَةَ، وهُوَ مِنَ الَّذِينَ لَم يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُم، بَل مِن أَهلِ الجِبتِ، والطَّاغُوتِ، والنِّفَاقِ كَانَ وَصفُهُ بِالنَّجَاسَةِ، والتَّكدِيرِ أَولَى مِن وَصفِهِ بِالتَّطهِيرِ»[1] .

---

(١) **فَائِدَةٌ لَطِيفَةٌ:** لَم أَجِد - الآنَ- في كتَاب «**مِنهَاجِ السُّنَّةِ النَّبوِيَّة**»، ولا في غَيرِهِ مِن مُصَنَّفَاتِ شَيخِ الإِسلام تَلقِيبَ ابنِ تَيميَّةَ هَذَا الرَّجُلَ بـ(**ابنِ المُنَجَّس**)، والقَصدُ وَصفُ نجَاسَة اعتِقَادِهِ، وإِنَّمَا نَقَلَهُ الصَّفَديُّ في «الوَافي بالوفيَات» (٧/ ١٣) عَن ابنِ تَيميَّة، وانفَرَدَ بذَلكَ؛ فَقَالَ: «**وسَمِعتُهُ يَقُولُ: ابنُ المُنَجَّس**، يُرِيدُ: ابنَ المُطَهَّر الحِلِّيَّ» انتَهى، وقَالَ في تَرجمَة الحِلِّيِّ مِن «أَعيَانِ العَصر» (٢/ ٢٩٣): «ولَهُ كتَابٌ في الإِمَامَةِ رَدَّ عليَه العَلَّامَةُ تَقيُّ الدِّين ابنُ تَيميَّةَ في ثَلَاثِ مُجَلَّداتٍ كِبَارٍ، **وكَانَ يُسَمِّيهِ: ابنَ المُنَجَّس**» انتَهى، وعَن الصَّفديِّ نَقَلَ العَلَّامَةُ المُؤَرِّخُ المِقريزيُّ في كتَابِهِ «السُّلُوكِ لمَعرفَة دُوَل المُلُوك» (٣/ ٩٣)، وابنُ تَغري بَردي في «المَنهَلِ الصَّافي والمُستَوفي بَعدَ الوَافي» (٥/ ١٧٤)، وغَيرُهُم.

قُلتُ: وتَركُ شَيخِ الإِسلَامِ هَذَا التَّلقيبَ يَحتَملُ عِندِي أَمرَين :

الأَوَّلُ: أَنَّهُ تَركَ هَذَا التَّلقِيبَ؛ لإِعَانَةِ الوَالي (خَدَا بنَدا)، وحَاشيَةِ دَولَتِهِ عَلَى قَبُولِ نَقدِ كتَاب ابنِ الحِلِّيِّ، الَّذي صَنَّفَهُ لَهُ، وفَضحِ دِينِ الرَّافضَةِ، ومِثلُ هَذَا اللَّقب مَمَّا يُنَفِّرُ بَعضَ النَّاس عَن الحَقِّ؛ فتُرِكَ في الكتَابِ لأَجلِ ذَلكَ .

ومَا نَقَلَهُ الصَّفَديُّ إِنَّمَا سَمعَهُ مِنهُ في لقَاءٍ خَاصٍّ؛ إِذ لَم يَنقُل هَذَا غَيرُهُ - فيمَا عَلِمتُ-، واللهُ أَعلَمُ . =

ومِن أَعظَمِ خَبَثِ القُلُوبِ أَن يَكُونَ في قَلبِ العَبدِ غِلٌّ لِخِيَارِ المُؤمِنِينَ، وسَادَاتِ أَولِيَاءِ الله بَعدَ النَّبِيِّينَ؛ ولِهَذَا لَم يَجعَلِ اللهُ تَعَالَى في الفَيءِ نَصِيبًا لِمَن بَعدَهُم إِلَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر]» انتَهَى[1].

ولا زَالَ كتَابُهُ «مِنهَاجُ السُّنَّة النَّبويَّة» شَوكَةً في حُلُوق الرَّافضَة، وأَشبَاههم، ومَعينًا صَافيًا لأَهل العلم، وقَاصدِي السُّنَّةِ، ومَنَارًا لِمَن يُريدُ مَنهَجَ سَلَفِ الأُمَّةِ مِن الصَّحَابَة الكِرام، ومَن سَارَ في ركَابِهم مِن الأَئمَّةِ الأَعلام.

= الثَّاني - وهُوَ أَظهَرُهُمَا -: أَنَّهُ رَأَى أَنَّ في هَذَا التَّلقيبِ مَا يُنهَى عَنهُ شَرعًا؛ لأَنَّ فِيهِ نسبَةَ التَّنجيسِ إِلَى وَالدِ ابنِ الحِلِّيِّ، ولَم أَجِد - الآنَ - لَهُ تَرجَمَةً، وقَد يَكُونُ بَريئًا مِن جَرَائم ابنِهِ، ونَجَاسَاتِهِ؛ فَتَرَكَ شَيخُ الإِسلَام ابنُ تَيمِيَّةَ هَذَا التَّلقيبَ لأَجلِ ذَلكَ؛ وهُوَ اللَّائقُ بِهِ؛ ولَهَذَا لَم يُعرَف عَنهُ هَذَا التَّلقيبُ، ويَخرُجُ عَن هَذَا مَا لَو قِيلَ فِيهِ: (المُنَجَّسُ)، واللهُ أَعلَمُ.

وقَد جَاءَ في «مُسنَدِ الإِمَام أَحمَد» (٣/ ٤٩٨)، و«سُنَنِ التِّرمذيِّ» (٢١٥٩ و٣٠٨٧)، و«سُنَنِ ابنِ مَاجَة» (٢٦٦٩)، وغَيرِهم مِن حَديثِ سُلَيمَانَ بنِ عَمرِو بنِ الأَحوَصِ، قَالَ: حَدَّثَني أَبِي، أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ -؛ فَقَالَ رَسُولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ -: «لا يَجني جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفسِهِ، لا يَجنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ، ولا مَولُودٌ عَلَى وَالِدِه»، والحَديثُ حَسَنٌ.

إِذَا فَهمتَ هَذَا؛ فَأَخشَى أَن يَكُونَ الصَّفَديُّ - وقَد انفَرَدَ بنَقلِ هَذَا دُونَ أَصحَاب ابنِ تَيميَّةَ، وتَلاميذِهِ المُلازِمِينَ لَهُ، وهُم أَولى بذَلكَ! - أَسَاءَ السَّمعَ في تِلكَ الجِلسَة؛ فَوَهِمَ في النَّقلِ؛ وإِنَّمَا وَصَفَ ابنُ تَيميَّةَ ابنَ المُطَهَّر الحِلِّيَّ بـ: (المُنَجَّسِ)، لا بـ(ابنِ المُنَجَّسِ)، وعِبَارَةُ شَيخِ الإِسلَام في «مِنهَاجِ السُّنَّة» السَّابقَةِ تَدُلُّ صَرَاحَةً عَلَى مَا ذَكرتُهُ لَكَ هَهُنا أَيُّهَا المُوَفَّقُ، واللهُ أَعلَمُ بحَقيقَةِ الحَالِ؛ فَتَدَبَّر.

(١) انظُر: «مِنهَاجَ السُّنَّة النَّبويَّة» (١/ ٢١-٢٢).

تَـتِـمَّـةٌ : "خَدَا بَندَا" الَّذي يُلَقِّبُهُ العَامَّةُ عَلَى عَادَتهم في الذَّمِّ "خَرَا بَندَا"!

هُوَ: مُحَمَّدُ بنُ أَرغُون بنِ أَبغَا ابنِ هُولاكُو بنِ تُولِي بـنِ جِنكيـز خَـان المَغُـليُّ، القَانُ غِيَاثُ الدِّينِ (ت٧١٦)، و(خَدَا بَندَا)، مَعنَاهُ بالعَربيِّ (عَبدُ الله) .

صَاحبُ العِرَاقِ، وأَذربيجَان، وخُرَاسَان، مَلَكَ بَعدَ أَخيـهِ غَـازَان، وكَانَـت دَولَتُهُ ثَلَاثَ عَشرَةَ سَنَةً .

قَالَ الصَّفَديُّ: «**وكَانَ مُسلِمـاً فمَـا زَالَ بِهِ الإِمَاميَّـةُ؛ حتَّـى رَفَّضُـوهُ، وغَـيَّرَ شِعَار الخُطبَة، وأَسقَطَ مِنهَا ذِكرَ الخُلَفَاءِ سِوَى عَلِيِّ بنِ أَبي طَالبٍ** -رَضِيَ اللهُ عَنهُ-.

وصَمَّمَ أَهلُ بَاب الأَزج عَلَيهِ، وخَالفُوهُ؛ فمَـا أَعجَبَهُ ذَلكَ، وتنمَّـرَ، ورَسَـمَ بإِبَاحَةِ دِمَائهم، وأَموَالِـهم؛ فعُوجِلَ بَعدَ يَومَين بهَيضَةٍ مُزعجَةٍ، دَاوَاهُ فيهَا الرَّشـيدُ بمُسَهِّلٍ مُنَظِّفٍ؛ فخَارَت قُوَاهُ .

وكَانَ قَبلَ مَوتِه قَد رَجَعَ عَن التَّشَيُّع، وقَالَ بقَولِ أَهل السُّنَّةِ .

قَالَ: «**ولَـمَّـا رجَعَ عَن التَّرَفُّض، وتَسَـنَّنَ، كَتَـبَ عـلَى الـدَّرَاهِم، والـدَّنَانير الشَّهَادَتَين، وأَسمَـاءَ الصَّحَابَةِ**» انتهَى[1] .

قُلتُ: ولَعَلَ مِن أَسبَاب رُجُوعِهِ عَن الرَّفضِ مَا قَامَ بِـهِ شَـيخُ الإِسـلَام ابـنُ تَيمِيَّةَ مِن جِهَادِ الرَّافضَـة بـأَنوَاعِ الجهَـادِ الشَّـرعيِّ، ومَـا كَتَبَـهُ في نَقـضِ مَـذهب الرَّافضَة الإِماميَّة في كِتَابِهِ العَظيم: «مِنهَاجِ السُّنَّة النَّبويَّة» .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظُـر: «أَعيَـانَ العَصـر وأَعـوَان النَّصـر» (٤/ ٣١٤-٣١٦)، وانظُـر: «الـدُّرَرَ الكَامنَةَ» (٥/ رقم١٠٠٣) .

[الرَّدُّ عَلَى الكَوثريِّ الظَّالـمِ المُزَوِّر للتَّاريخِ؛ لأَجل حِقدِهِ عَلَى ابنِ تَيميَّةَ]

إِذَا فَهمتَ هَذِهِ الحَقَائقَ السَّابقَةَ؛ فَقَـد جَـاءَ الكَـوثريُّ بالدَّاهيَـةِ النَّكـدَاءِ !؛ فتَجَاهَل الحَقَائقَ السَّابقَة؛ ثُمَّ زَعَمَ أَنَّ سَببَ تَشيُّعِ "خَدَا بَندَا" هُوَ شَدَّةُ ابنِ تَيميَّةَ في ردِّهِ علَى الحِلِّيِّ في كتَابِهِ «مِنهَاجِ السُّنَّة النَّبويَّة» !! .

صَرَّحَ الكَوثريُّ بذَلكَ في كتَابِهِ «الإشفَاق علَى أَحكَـام الطَّـلَاقِ» (ص٧٣)، فَقَالَ:

«**ولَولَا شِدَّةُ ابن تَيميَّةَ في رَدِّه علَى ابـن المُطَهَّـر في "مِنهَاجِـه"، إِلَى أَن بَلَـغَ بـهِ الأَمرُ أَن يتَعَرَّضَ لعَلِيِّ بنِ أَبي طَالبٍ** - كَرَّمَ اللهُ وَجهَهُ- علَى الوَجـهِ الَّـذي تَـرَاهُ في أَوائلِ الجُزءِ الثَّالثِ مِنهُ، بطَرِيـقٍ يَأبَـاهُ كَثـيرٌ مِـن أَقحَـاحِ الخَـوَارجِ!! مَـعَ تَـوهِينِ الأَحَاديثِ الجَيِّدَة في هَذا السَّبيلِ؛ لَـمَـا قَامَـت دَولَـةُ الغُـلَاة مِـن الشِّـيعَةِ في بـلَاد الفُرسِ، والعِرَاقِ، وشَرقِ الآسيا (كذا) الصُّـغرَى، وأَذربيجَـان مِـن عَهـدِ المَلـكِ المَغُوليِّ "خَدَا بَندَه" .

وابنُ المُطَهَّر الحِلِّيُّ لَـمَّـا وصَلَ إِلَيهِ كتَابُ ابن تَيميَّة هَذَا، قَالَ: كُنـتُ أُجَاوبُـه لَو كَانَ يَفهَمُ كَلامِي، ولَكِن جَوَابي يَكُونُ بالفِعل ! .

حتَّى سَعَى سَعياً إِلى أَن تَمَكَّنَ مِن قَلب الدَّولَة السُّنيَّة مِن تِلـكَ الأَقطَـار، إِلَى دَولَةٍ غَاليَةٍ في التَّشَيُّع، يَحملُ "خَدَا بَندَه" المَلكُ الشُّعُوبَ عـلَى التَّمَـذهُب بمَـذهَب ابنِ المُطَهَّر .

ولَـم يَزَل الغُلُوُّ في التَّشَيُّع في تِلكَ البلَاد مُنذُ عَمِلَ ابـنُ تَيميَّـةَ هَـذَا !!، **ولَـو كَانَ يَسعَى بحِكمَةٍ لَـمَـا بَعُدَت شُقَّةُ الخِلَافِ بَينَ الإِخـوَانِ المُسـلِمِينَ عـلَى الوَجـهِ الَّذي تَرَاهُ !!**» انتَهى .

❑ ❑ ❑

قُلتُ: وهَذِهِ الأَسطُر نَمُوذَجٌ لتَّزوير التَّاريخ، وتَلفيقِ الأَكَاذيبِ بالأَبريَاءِ، والحَامِلُ عَلَيهَا حِقدُ هَذَا الرَّجُل عَلَى ابنِ تَيميَّة، حتَّى كَادَ أَن يَفُوقَ في حِقدِهِ كِبَارَ خُصُومِ ابنِ تَيميَّة المُتَقدِّمينَ؛ فإنَّهُم لَم يَخطُر ببَالِهم مَا يَفتَريهِ هَذَا الكَوثريِّ المُزَوِّر للتَّاريخ، وقَد رَدَّ عَلَيهِ فَأَحسَنَ :

عَلَّامَةُ الشَّامِ المُحَقِّقُ مُحَمَّد بَهجَت البَيطَار (ت١٣٩٦)[1] - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى-، وبَيَّنَ أَنَّ الكَوثريَّ عَرَضَ في كتَابه هَذا لنَابغَة الإسلَام الإمَام ابنِ تَيميَّةَ كَدَأبِهِ في عَامَّة ما يَكتُبُ، **ولَكن هَذِهِ الكتَابَة مِن أَفضَح مَا كَتَبَ !، وأَخزَاهُ !-**؛ إلى أَن قَالَ :

«**أَقُولُ**: كَلامُه هَذا الصَّريحُ في أنَّ الإمَامَ ابنَ تَيميَّة هُوَ الَّذي أَثَار ثَائرةَ الشِّيعَة بتَعَصُّبِهِ عَلَيهم، وطَعنِهِ فِيهم، وتَنقُّصِهِ عَليًّا - عَلَيهِ السَّلامُ- بمَا يَأبى مِثلَهُ الخَوَارجُ !! .

وأَنَّه هوَ الَّذي حَمَلَ ابنَ المُطهَّر عَلَى الغُلُوِّ في التَّشَيُّع !، والسَّعي في نَشر المَذهَب مِن عَهدِ المَلكِ المغُوليِّ "خَدَا بَندَه" الَّذي تَشَيَّعَ، وقَلَبَ دَولتَه شِيعيَّةً بسَعي ابن المُطَهَّر الحِلِّيِّ هَذَا .

وأَنَّ "مِنهَاجَ السُّنة النَّبويَّة في نَقض كَلام الشِّيعَة والقَدريَّة" لشَيخ الإسلَام؛ هُوَ الَّذي زَادَ النَّارَ ضِراماً إلخ .

---

(١) وُلدَ سَنَةَ (١٣١١) في دِمَشقَ في بَيتِ عِلمٍ مَعرُوفٍ؛ فَجَدُّهُ المُؤرِّخُ عَبدُ الرَّزَّاق البَيطَار مُؤلِّف التَّاريخ المَعرُوف بـ"حِليَةِ البَشَرفي تَاريخ القَرن الثَّالثِ عَشَر"، نَشَأَ مُحَمَّد بَهجَت مُثَابرًا في تَحصيل العُلُوم، ونَالَ حَظًّا وَافرًا مِنهَا؛ حَتَّى صَارَ مِن أَعيَان الشَّام، وأَحَدَ كبَار عُلَمَائِهِ، وفُقَهَائِهِ، وأُدَبَائِهِ المَعرُوفينَ، وكَانَ لَهُ مَسَاعٍ إصلاحِيَّةٌ مَشهُورَةٌ، وانظُر تَرجمَتَه في : «تكملَةِ مُعجَم المؤلِّفين» (ص٧١٨) .

سُبحَانَ الله!! مَا أَجرَأ هذَا الرَّجُلَ علَى تَشويهِ الحقَائق !، وإفسَـادِ التَّـاريخ !؛ فهُوَ مِـمَّـن زُيِّن لهُ عَمَلُهُ؛ فرَآه حسَناً، وإلَيكَ الجَوَابَ عَن الكَذبِ الصَّريح :

/ ١ / إنَّ شَيخَ الإسلَام لَـم يُؤَلِّـف كتَابَـهُ «منهَـاجَ السُّـنَّة النَّبويَّـة» ابتِـدَاءً؛ ولكنَّهُ أَلَّفَهُ رَدًّا علَى كتَاب الحِلِّي الشِّيعيِّ الَّذي سَمَّـاهُ «مِنهَاجَ الكَرَامَة» .

وقَد قَالَ – رَحِمَهُ اللهُ– في مُقَدِّمَةِ كتَابِهِ :

«أَمَّا بَعدُ؛ فإنَّهُ أَحضَرَ إليَّ طَائفَةٌ مِن أَهل السُّنَّة والجَمَـاعَة كتَاباً صَنَّفَهُ بَعـضُ شُيُوخ الرَّافضَةِ في عَصـرنَا، مُنَفِّقًا لـهَذهِ البضَاعَةِ، يَـدعُو بـهِ إلى مَـذهَب الرَّافضَـةِ الإمَاميَّة مَن أَمكَنَهُ دَعوَتُهُ مِن وُلَاةِ الأُمُورِ، وغَيرِهِم .

إلى أَن قَالَ: «وذَكَرَ مَن أَحضَرَ هذَا الكتَابَ بأَنَّهُ مِن أَعظَم الأَسبَاب في تَقريـر مَذهَبهم عِندَ مَن مَالَ إلَيهم مِن المُلُوكِ، وغَيرِهِم .

وقَد صَنَّفه للمَلكِ المَعرُوف الَّذي سَمَّـاهُ "خَدَا بَندَه" .

وطَلَبُوا منِّي بيَانَ مَا في هذَا الكتَاب مِن الضَّلَال، وبَاطل الخِطَابِ» ا هـ .

فَأَنتَ تَرَى أنَّ كتَابَ «مِنهَاج السُّنَّة النَّبَويَّة» قَد كُتِبَ رَدًّا لاعتِدَاءِ مَن اعتَـدَى علَى أَهل السُّنَّةِ، وتَهَجَّمَ علَيهم، وطَعَنَ في دِينِهم .

وأنَّ شَيخَ الإسلَام، قَد أُحضِـرَ إلَيهِ كتَاب الشِّيعيِّ، ولَـم يَكُن رَآهُ .

وطَلَبَ مِنـهُ أَهـلُ السُّـنَّة والجَمَـاعَة رَدَّ مُفتَرَيَاتِـه عـلَى أَهـل السُّـنَّةِ، وهُـوَ شَيخُهُم؛ بَل شَيخُ الإســلَام، ومَن أَولى مِنهُ ببَيَان الحَقِّ، وأَقدَرُ مِنهُ عَلَيهِ ؟ .

❑ ❑ ❑

/ ٢ / أَنَّ المَلكَ المَغُوليَّ "خَدَا بَندَه" قَد تَرَفَّضَ، أَو تَشَيَّعَ علَى يَد ابـنِ المُطَهِّـر الحِليِّ قَبلَ صُدُور رَدِّ شَيخ الإسلَام عَلَيهِ، كمَـا هُوَ ظَاهِرٌ مِن كَلامِهِ .

❑ ❑ ❑

/ ٣/ **أَنَّ أَقصَى مَا فِي كَلام شَيخِ الإسلَام هُوَ الدَّعوَةُ إلى الاعتِدَال في الأَقوَال، والأَعمَال، وتَخفيفُ غُلُوِّ الغَالينَ في العَقَائد، وتَقليصُ ظِلِّ عَصَبيَّات أَهل البِدَع، والأَهوَاءِ، ودَفعُ أَكَاذِيبهم، وأَبَاطِيلِهم .**

والغَرَضُ مِن ذَلكَ كُلِّهِ تَنويرُ العُقُول، وتَقريبُ القُلُوب، وتَطهيرُهَا مِمَّا تَرَاكَم عَلَيهَا مِن أَوضَار البَاطِل، وأَوغَادِ الحِقدِ، وإِزَالَةِ مَا استَحكَمَ فِيهَا مِن جَفوَةٍ، وقَسوَةٍ .

وهَذهِ نُبذَةٌ صَغِيرَةٌ مِن كَلام شَيخ الإسلَام مُصَدِّقَةٌ لِمَا ذَكرنَاهُ .

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ- :

«وأَمَّا الرَّافِضيُّ: فَإِذَا قَدَحَ في مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ - بِأَنَّهُ كَانَ بَاغِيًا ظَالِمًا .

قَالَ لَهُ النَّاصِبيُّ: وعَليٌّ - أَيضًا- كَانَ بَاغِيًا ظَالِمًا؛ لَمَّا قَاتَلَ المُسلِمِينَ عَلَى إِمَارَتِهِ، وبَدَأَهُم بِالقِتَالِ، وصَالَ عَلَيهِم، وسَفَكَ دِمَاءَ الأُمَّةِ بِغَيرِ فَائِدَةٍ لَهُم لا في دِينِهِم، ولَا في دُنيَاهُم، وكَانَ السَّيفُ في خِلَافَتِهِ مَسلُولًا عَلَى أَهلِ المِلَّةِ، مَكفُوفًا عَنِ الكُفَّارِ .

إِلَى أَن قَالَ:

«**فَالخَوَارِجُ، والمَروَانِيَّةُ، وكَثِيرٌ مِنَ المُعتَزِلَةِ، وغَيرُهُم يَقدَحُونَ في عَليٍّ** - رَضِيَ اللهُ عَنهُ -، **وكُلُّهُم مُخطِئُونَ في ذَلِكَ ضَالُّونَ مُبتَدِعُونَ !**»[1] .

فَأَنتَ تَرَى شَيخَ الإسلَام يَحكِي كَلَامَ الرَّوَافضِ، والنَّوَاصبِ، والخَوَارِجِ، ولَكنَّهُ لا يَحكُمُ لفَريقٍ علَى فَريقٍ؛ بَل يَحكُمُ بِأَنَّهُم مُخطِئُونَ مُبتَدِعُونَ ضَالُّونَ !،

---

(١) انظُر: «مِنهَاجَ السُّنَّة النَّبويَّة» (٤/ ٣٨٩-٣٩٠) .

خِلافاً لِـمَـا يَزعُمُه الكَوثَريُّ، المُقَلِّدُ الغَبيُّ، مِن انتِقَاص مَقَـام الإمَـامِ عَـليٍّ؛ فمَـا أَضيَعَ البُرهَانَ عَن المُقَلِّدِ ! .

❑ ❑ ❑

/ ٤ / وأَوضَحُ، وأَفضَحُ مـمَّـا تَقَدَّمَ أَنَّ هَذا المُتَعَدِّيَ عـلَى التَّـاريخِ، الَّـذي أَسقَطَهُ الحُسَامُ القَدَسيُّ بسَبَب اعتِدَائِهِ- كمَـا بَيَّنَّا مِن قَبلُ [1] - دَعوَاهُ أَنَّ ابـنَ تَيميَّـةَ هُوَ سَبَبُ الغُلُوِّ في التَّشَيُّع، وبَسطِ سُلطَانِهِ في الأَرض، ويُوهِمُ كَلَامُـهُ، أَو يُفهِـمُ أَنَّ السُّلطَانَ "خدَا بَندَه" قَد تَرَفَّضَ، ونَشَـرَ مَـذهَبَ ابـنِ المُطَهَّـر بسَـبَب ابـنِ تَيميَّـةَ، وتَحامُلِهِ علَى الشِّيعَة في «مِنهَاج السُّنَّة النَّبَويَّة» .

وقَالَ: «وابنُ المُطَهَّر الحِلِّيُّ لَـمَّـا وصَلَ إلَيهِ كتَابُ ابن تَيميَّة هَذَا، قَالَ: كُنـتُ أُجَاوبُه لَو كَانَ يَفهَمُ كَلامِي، ولَكِن جَوَابي يَكُونُ بالفِعل؛ حتَّى سَعَى سَـعياً إلى أَن تَمَكَّنَ مِن قَلب الدَّولَة السُّنيَّة مِن تِلكَ الأَقطَار، إلَى دَولَـةٍ غَاليَـةٍ في التَّشَـيُّع، يَحمـلُ "خَدَا بَندَه" المَلكُ الشُّعُوبَ علَى التَّمَذهُب بمَذهَب ابنِ المُطَهَّر، ولَـم يَزَل الغُلُـوُّ في التَّشَيُّع في تِلكَ البلَاد مُنذُ عَمِلَ ابنُ تَيميَّةَ هَذَا !!» اهـ .

ونَحنُ نَنقُلُ لَكَ بَعدَ هَذَا الكَلام مَا ذَكَره الشِّيعَةُ الإمَاميَّـةُ أَنفُسُـهم في سَـبَب تَرَفُّض المَلكِ "خَدَا بَندَه" ليُعلَم مَبلَغُ هَـذَا الرَّجُـل مِـن تَحريـفِ التَّـاريخ، وقَلـب الحَقَائق الوَاقعيَّةِ بكُلِّ وَقَاحَةٍ، وصَفَاقَةٍ، ونُسَجِّلُ عَلَيهِ حِقدَهُ، وتَعَصُّبَهُ عـلَى رِجَـال الإسلَام العِظَام، وافتِرَاءَهُ عَلَيهم الكَذِبَ الصَّريحَ .

---

(١) بَيَّنَهُ في أَوَّل مَقَالِهِ، وحَاصلُهُ أَنَّ حُسَامَ الدِّينِ القَدَسيَّ أَوقَفَ الكَوثريَّ عَن التَّعليقِ عَلَى مَطبُوعَاتِهِ؛ لـمَّـا رَأَى تعَدِّيهِ، وظُلمَهُ في الحَوَشي، وكَتَبَ حُسَامَ الدِّينِ هَذَا تبرأَةً لِذِمَّتِـهِ مِن مَعَرَّةُ آثَام الكَوثريِّ، وخَوفَ أَن يُحَاسَبَ عَلَيهَا عِندَ الله تَعَالى، وكَانَ قَبـلُ يُحسـنُ الظَّـنَّ بالكَوثريِّ؛ حَتَّى هَالَهُ مَا رَآهُ ! .

جَاءَ في كتَاب «رَوضَاتِ الجَنَّات في تَرَاجم الشِّيعَة» تَأليفِ مِيرَزا مُحَمَّد بَاقر المُوسَويِّ الخُوَانسَاريِّ المِيلَادِ، والأَصفَهانيِّ المَوطِن والمِهَادِ، في تَرجَمَة الحَسَن بنِ المُطَهَّر الحِلِّيِّ مَا نَصُّهُ :

«ثُمَّ نَقَلَ عَن كتَاب "شَرح مَولانَا التَّقيِّ المَجلسِيِّ عَليِّ الفَقيهِ" نَقلاً عَن جَماعَةٍ مِن الأَصحَاب :

أَنَّ الشَّاهَ "خدَابَندَه" المَذكُورَ غَضِبَ يَوماً علَى امرَأَتِهِ؛ فقَالَ لَهَا: أَنتِ طَالقٌ ثَلاثاً، ثُمَّ نَدِمَ، وجَمَعَ العُلَمَاءَ .

فقَالُوا: **لا بُدَّ مِن المُحَلِّل ! .**

فقَالَ: **عِندَكُم في كُلِّ مَسأَلَةٍ أَقَاويلُ مُختَلِفَةٌ، أَوَلَيسَ لَكُم هُنَا اختِلَافٌ ؟ .**

فقَالُوا: **لا .**

فقَالَ: **أَحَدُ وزُرَائِهِ: إنَّ عَالِمًا بالحِلَّةِ، وهُوَ يَقُولُ ببُطلَان الطَّلَاقِ .**

فبَعَثَ كتَابَهُ إلى العَلَّامَةِ[1]، وأَحضَرَهُ -وهُنَا أَطَالَ في وَصفِ اجتِمَاعِه بعُلَمَاءِ السُّنَّة، ومُنَاظَرَتِهِ لَهُم، بمَا يُضحِكُ الثَّكلى، ويُشبهُ كَلامَ الصِّبيَان- .

ثُمَّ قَالَ: **وعَلى أَيِّ حَالٍ فَالطَّلَاقُ الَّذي أَوقَعَهُ المَلِكُ بَاطلٌ؛ لأَنَّهُ لَم يَتَحَقَّق شُرُوطُهُ، ومِنهُ العَدلَان، فهَل قَالَ المَلِكُ بمَحضَرهِمَا؟ .**

قَالَ: **لا .**

ثُمَّ شَرَعَ في البَحثِ مَعَ العُلَمَاءِ؛ حتَّى أَلزَمَهُم جَميعاً .

فَتَشَيَّعَ المَلِكُ، وبَعَثَ إلى البلَادِ، والأَقَاليم؛ حتَّى يَخطُبُوا بالأَئمَّةِ الاثنَي عَشَر، ويَضرِبُوا السِّكَكَ عَلَى أَسمَائهم، ويُنفِقُوهَا عَلَى أَطرَافِ المَسَاجِدِ، والمَشَاهِد !! .

---

(١) الرَّافضَةُ تُلَقِّبُ ابنَ المُطَهَّر بالعَلَّامَةِ .

ثُمَّ قَالَ: وهَذهِ اليَدُ العُظمَى، والمِنَّةُ الكُبرَى الَّتي لَهُ علَى أَهل الحَقِّ مـمَّـا لَـم يُنكِرهُ أَحَدٌ مِن المخَالفينَ، والمُوَافِقينَ؛ حتَّى أنَّه في بَعـض تَـوَاريخِ العَامَّـةِ[1] رَأيـتُ التَّعبيرَ عَن هَذهِ الحِكَايَةِ بِمِثل هَذهِ الصُّورَةِ :

«ومِن سَـوَانحِ سَـنَةِ سَبعٍ وسَبعمِـائةٍ، أَظهَـرَ "خَـدَا بَنـده" شِـعَارَ التَّشَـيُّع بإِضلَالِ ابن المُطَهِّر». اهـ .

❑ ❑ ❑

أَعَلِمتَ - الآنَ- أَيُّها القَارئُ الكَريمُ السَّبَبَ الَّـذي مِـن أَجلِـهِ تَـرَفَّضَ هَـذا الجَاهلُ الأَعجميُّ المَغُوليُّ ؟! .

وأَنَّه مَسأَلَةٌ شَخصيَّةٌ، لا دَخلَ فيهَا لشَيخ الإسـلَام ابـنِ تَيميَّـةَ، ولا لكتَـاب «مِنهَاج السُّنَّة النَّبَويَّة»؛ وهُوَ كَونُهُ طلَّقَ زَوجَتَهُ ثَلَاثاً وهُوَ غَضبَانُ، واستَفتَى أَمثَـالَ الكَوثَريِّ مِن عُلمَـاء عَصـرِهِ؛ فأَفتَوهُ بالمُحَلِّل، وهُوَ الَّذي سَمَّـاهُ الرَّسُـولُ - صَـلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ-: «التَّيسَ المُستَعَارَ» .

وقَالَ المَلكُ لَـهُم: عِندَكُم في كُلِّ مَسـأَلَةٍ أَقَاويـلُ مُختَلفَـةٌ، أَوَلَـيسَ لَكُـم هُنَـا اختِلَافٌ ؟ .

قَالُوا: لَا، لابُدَّ مِن المُحَلِّل- أَي: المَلعُونِ بلسَان الرَّسُـولِ - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ- هُوَ، والمُحَلَّلُ لَهُ[2] -؛ **فَاستَنكَفَ المَلكُ عَن هَذَا التَّحليـلِ؛ الَّـذي هُوَ زِنًا صَريحٌ ! .**

---

(١) أَي: أَهلِ السُّنَّة (قَالَهُ البَيطَار) .

(٢) **أَصَحُّ شَيءٍ في البَاب حَديثُ ابـنِ مَسـعُودٍ** - رضيَ اللهُ عَنـهُ- : أَخرَجَـهُ أَحَمـدُ في «مُسـنَدِهِ» (١/ ٤٤٨و٤٦٢)، والتِّرمـذيُ في «سُـنَنِهِ» (١١٢٠)، والنَّسَـائيُّ في «الكُـبرَى» (٥٥١١)، وأبو يَعلى في «مُسنَدِهِ» (٥٣٥٠)، وغَيرُهُم مِن طَرِيقِ (سُفيَانَ الثَّـوريِّ، عَـن أَبِي=

ولَو أَخَذُوا بمَا كَانَ عَلَيهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ في عَهدِهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ-، وفي عَهدِ صَاحِبَيهِ؛ لَخَرَجُوا مِن جُحر الضَّبِّ، الَّذِي أَوقَعُوا المَلِكَ مَعَهُم فيهِ .

ولَو اهتَدَى إلى شَيخِ الإسلَام ابنِ تَيميَّةَ؛ لَوَجَدَ لَمَسأَلَتِهِ عِندَهُ حَلًّا نَبَويًّا سُنِّيًّا غَيرَ شِيعيٍّ .

ولَكِن الكَوثَريَّ يُلَبِّسُ شَيخَ الإسلَام ذَنبَ غَيرِهِ !؛ فعَلَيهِ مَا يَستَحِقُّ مِن رَبِّه!.

لِمَاذَا تَسكُتُ أَيُّها الكَوثَريُّ عمَّن أَحرَجُوا المَلِكَ؛ فأَخرَجُوهُ مِن بَينِهِم، وتَطعَنُ في دِينِ مَن يَرُدُّهُ، وقَومُهُ إلى حَظِيرَةِ السُّنَّة ؟ .

أَكَانَ بالله إثماً أَن يُؤَلِّفَ ابنُ تَيميَّةَ كتَابَ «مِنهَاج السُّنَّة النَّبَويَّة في نَقض كَلام الشِّيعَة والقَدَريَّة»؟!، ويَرُدَّ بِهِ ضَلَالاتِ ابن المُطَهَّر الحِلِّيِّ ؟! .

والكَوثَريُّ السُّنيُّ - فيمَا يَزعُمُ- يتَبَجَّحُ بقَول الحِلِّيِّ الشِّيعيِّ لإمَامِ السُّنَّة: «كُنتُ أُجَاوبُهُ لَو كَانَ يَفهَمُ كَلامِي !!» .

❑ ❑ ❑

وفي كتَابِ «رَوضَاتِ الجَنَّات» في تَرَاجِم الشِّيعَةِ الَّذي لَخَّصنَا عَنهُ مَا تَقَدَّمَ (ص١٧١-١٧٤) نَقلًا عَن «تَذكرَةِ الشَّيخ نُور الدِّين عَليِّ بنِ عِرَاقٍ المِصريِّ» :

= قَيسٍ، عَن الهُزَيل، عَن عَبدِ الله، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ-، الوَاشِمَةَ، والمُتَوَشِّمَةَ، والوَاصِلَةَ، والمَوصُولَةَ، والمُحِلَّ، والمُحَلَّلَ لَهُ، وآكِلَ الرِّبَا، ومُوكِلَهُ» وإِسنَادُهُ صَحيحٌ، وفي البَاب عَن عَليِّ بنِ أبي طَالبٍ، وأَبي هُريرَةَ، وجَابر، وابنِ عَبَّاسٍ، وعُقبَةَ بنِ عَامرٍ - رَضيَ اللهُ عَنهُم-، قَالَ التِّرمذِيُّ (٣/ ٤٢٠): «حَدِيثُ عَليٍّ، وجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعلُولٌ» .

«أنَّ الشَّيخَ تَقيَّ الدِّين ابنَ تَيميَّةَ الَّذي كَانَ مِن جُملَةِ عُلَمَـاء السُّـنَّة مُعَـاصراً للشَّيخ جَـمَـال الدِّين العَلامَة المَذكُورِ- مُنكِراً عَلَيهِ في الخَفَـاء كَثيرًا- كَتَـبَ إلَيـهِ العَلَّامَةُ[1] بهَذهِ الأَبيَاتِ :

لَو كُنتَ تَعلَمُ كُلَّ مَا عَلِمَ الوَرَى ... طُرًّا لصِرتَ صَدِيقَ كُلِّ العَالَـم
لَكِن جَهِلتَ فَقُلتَ إنَّ جَميعَ مَن ... يَهوَى خِلَافَ هَوَاكَ لَيسَ بعَالِمِ

فكَتَبَ الشَّيخُ شَمسُ الدِّين مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الكَريمِ المُوصِليُّ[2] في جَوَابِهِ هَذهِ القِطعَةَ، وأَرسَلَهَا إلَيهِ:

يَا مَن يُمَوِّهُ فِي السُّؤَالِ مُسفسِطاً ... إنَّ الَّذي أَلزَمتَ لَيسَ بِلَازِم

---

(١) تَقَدَّمَ أَنَّ الرَّافضَةَ تُلَقِّبُ ابنَ المُطَهَّر بالعَلَّامَةِ .

(٢) قَالَ السُّيُوطيُّ: «**وكَانَ إمَامًا في الفِقهِ، واللُّغَة العَربيَّة، مَاهرًا في النَّظم، والنَّثر، إنشَاءً، وخُطبًا، يَكتُبُ الخَطَّ المَليحَ**» انتَهَى، قَالَ ابنُ حَجَر: «مَهَرَ فِي الفُنُون، وقَالَ الشِّعرَ، وصَنَّفَ التَّصَانيفَ، ونظَمَ مَطَالعَ الأَنوَار لِابنِ قُرقُول، ونَظَمَ المِنهَاج فِي الفِقه، وكَانَ يُجيدُ الخُطَب، وكَتَبَ الخَطَّ المَنسُوبَ، وتَصَدَّرَ بالجَامع الأُمَويِّ للخِطَابَة» .

انظُر: «الوَافِي بالوَفَيَات» (١/ ٢٠٣-٢٠٨)، و«الدُّرَرَ الكَامنَة» (٥/ رقَم ١٨٥١)، و«بُغيَةَ الوُعَاة» (١/ ٢٢٨)، و«طَبَقَاتِ المفَسِّرين» (٢/ ٢٤٢) .

وقَد سَاقَ هَذينِ البَيتينِ الإمَامُ ابنُ نَاصر الدِّينِ الدِّمَشقيُّ (ت٨٤٢) في كتَابِهِ «الـرَّدُّ الوَافر» (ص١٣٦-١٣٧) بإسنَادِهِ - وجَادَةً- بخَطِّ الإمَام الفَقيهِ المُفتي ابنِ حِجِّي (ت٨١٦) قَالَ: «فَأَجابَهُ شَيخُنَا شَمسُ الدِّين المَوصِليُّ - وسَمعتُهُ مِن لَفظِهِ في يَوم الخَمِيس خَامِس عَشَرَ ذِي القَعدَةِ سَنَةَ سَبعِينَ وسَبعمائةٍ بقَاعَةِ دَار الحَدِيثِ الأَشرَفيَّةِ-» ثُمَّ سَاقَهَا ..

وسَاقَ - أَيضًا- مِن رَوَائع شِعرِهِ مِمَّا سَمعَهُ مِن لَفظِهِ قَولُهُ :

إن كَانَ إثبَاتُ الصِّفَاتِ جَمِيعَهَا ... مِن غَير كَيفٍ مُوجِبًا لَومِي
وأَصبِرُ (تَيميًّا) بذَلكَ عِندَكُم ... فَالمُسلِمُونَ جَمِيعُهُم (تَيمِي)!

هَـذَا رَسُـولُ اللهِ يَـعلَمُ كُـلَّ مَـا عَلِمُـوا وقَـد عَـادَاهُ جُـلُّ العَالَـم

وترَى الكَوثَريَّ يُنَوِّهُ بكَلِمَةِ ابن المُطَهَّـر الحَمقَـاءِ الَّتـي أَخَـذَهَا مِـن شِـعرِهِ، ولَكنَّهُ لَـم يَذكُر جَوَابهَا السَّدِيدَ لبَعض عُلَمَـاءِ السُّنَّةِ ! .

ويُمكِنُكَ أَن تَقِفَ مِـمَّـا أَورَدنَاهُ لَكَ علَى دَخيلَتِهِ، وتَعـرفَ حَقيقَـةَ نِحلَتِـهِ، وخَبيئَتَهُ .

❑ ❑ ❑

وجُـمـلَـةُ القَـولِ :

أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لا يُعتَدُّ بعَقلِهِ، ولا بنَقلِهِ، ولا بعِلمِهِ، ولا بدِينِهِ[1] .

ومَن يُرَاجعُ تَعليقَاتِهِ يتَحَقَّقُ صِدقَ مَا قُلنَاهُ فيهِ، علَى أَنَّا أَورَدنَا شَـوَاهدَ مِنهَـا دَلَّت علَى سَائرهَا، وعَرَّفتنَا حَقيقَةَ قَائلهَا؛ فمَن بَقِيَ لَهُ شَكٌّ فيهَـا؛ فَليَرجِـع إلَيهَـا، لِيَرَى كَيفَ أَنَّ التَّعَصُّبَ يُعمِـي، ويُصِـمُّ، واللهُ عَلـيمٌ بـذَاتِ الصُّـدُورِ» انتَهَـى رَدُّ عَلَّامَةِ الشَّامِ مُحَمَّد بَهجَت البَيطَار (ت١٣٩٦) - رَحِـمَهُ اللهُ تَعَالى-[2] .

❑ ❑ ❑

---

(١) تَدَبَّر هَذَا .

(٢) نُشرَ هَذَا المَقَالُ بعُنوَان: «الكَـوثَريُّ وتَعليقَاتُـه» في مَجَلَّـة الرَّابطَـة العَربيَّـة (العَـدَد ١٠٦و١٠٧) في ١و٨/ جُمَادى الأُولى / ١٣٥٧، المُوَافق ٢٩/ ٦/ ١٩٣٨ م ، ثُمَّ نُشرَ مُصحَّحًا في كتَاب «التَّنكِيل بمَـا في تَأنيب الكَوثَريِّ مِن الأَبَاطِيل» (١/ ٧٣-٩٢) .

ولَـمَّـا التَقَى أبو الحَسَن النَّدويُّ (ت١٤٢٠) في رِحلَتِهِ بالعَلَّامةِ مُحَمَّد بَهجَت البَيطَـار (ت١٣٩٦) حَدَّثَهُ بخُلاصَةِ هَذَا المَقَال، وتَعَجُّبِهِ الكَبيرِ مِن أَغَاليطِ الكَـوثريِّ، ذَكَـرَ النَّـدويُّ هَذَا في كتَابِهِ «مُذَكِّرَاتُ سَائحٍ في الشَّرقِ العَربيِّ» (ص٢٣٠-٢٣١) .

قُلتُ: صَدَقَ، وبَرَّ - رَحِـمَهُ اللهُ تَعَالى-، وقَد قَدَّمتُ لَكَ في مُنَاقَشَةِ النَّمُوذجِ التَّاسعِ مَا يُصَدِّقُ هَذَا في رَدِّي عَلَى الكَوثريِّ مَـا زَعَمَـهُ حَـولَ العَلَّامَـةِ أَبي حَيَّـانَ؛ فَرَاجعهُ، واللهُ المُوَفِّقُ والـهَـادي .

وبَقيَ أَنَّ الوَالِيَ "خَدَا بَندا" رَجَعَ عَن مَذهَب الرَّافضَةِ في آخـرِ عُمـرِهِ، كَمَـا ذَكَرَ الصَّفَديُّ؛ فَسَقَطَ كَلامُ الكَوثريِّ، وعَادَ سَهمُهُ المَسمُومُ إلى قَلبِهِ ! .

فَإنَّ هَذَا الفَضلَ أَولى أَن يُنسَبَ إلى ابنِ تَيميَّةَ؛ لِقيَامِهِ الكَبـير عَـلَى الرَّافضَـةِ، ومَا كَتَبَهُ في فَضحِهِم، وجِهَادِهِ إِيَّاهُم باليَدِ، واللِّسَانِ، والبَنَانِ مَـا لَـم يَكُن لغَيرِهِ في زَمَانِهِ؛ حَتَّى عُـدَّ مِن جَليلِ مَنَاقبِهِ؛ فَتَأَمَّل .

❑ ❑ ❑

ولَقد جَرَى لَهُ مِـن الفُتُوحَـاتِ في مُنَاقَشَـاتِهِ، وإِجَابَاتِـهِ عَـن مَسَـائلِ أُمَـراءِ "خَدَا بَندا"؛ حَتَّى أَزَالَ غُبَارَةَ شُبُهَاتِ الرَّافضَة عَنهُم، وزَيَّفَ بَاطلَهُم، كَمَـا جَـرَى لَهُ مَعَ مُقَدَّمِ المُغلِ بُولاي، وغَيرِهِ .

وكُلُّ هَذَا كَانَ يَبلُغُ **الوَالِيَ "خَدَا بَندا"**؛ فيَتَأَثَّرُ بسَمَـاعِهِ .

فَالحَمدُ لله الذِي نَصَرَ دِينَهُ، وأَعَزَّ أَولِيَاءَهُ، وكَسَرَ شَوكَةَ أَعدَائِهِ، واللهُ أَعلَمُ .

❑ ❑ ❑